

استخدام تقارير الأعمال المتكاملة في الحد من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية وتدنية الفجوة المعلوماتية ...

نيرة إسماعيل محمود الطحاوى

استخدام تقارير الأعمال المتكاملة في الحد من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية وتدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين بالبورصة المصرية .

نيرة إسماعيل محمود الطحاوى

مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة ،
كلية التجارة بالإسماعيلية،جامعة قناة السويس

المشرفين

أ.د/ أحمد زكي حسين متولى

أستاذ المراجعة ورئيس جامعة قناة السويس

د/ محمد إبراهيم أبوالعلا

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

أ.د/ عبدالفتاح احمد على خليل

أستاذ المحاسبة المتفرغ

الملخص:

الهدف: استهدف البحث بصفة أساسية محاولة اقتراح وصياغة إطار لتفعيل دور تقارير الأعمال المتكاملة في الحد من تسريب المعلومات الداخلية وتدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين في البورصة المصرية وذلك من خلال معرفة مدى إمكانية الاستفادة من تطبيق المنشآت للتقارير المتكاملة ك بدلاً للتقارير المالية التقليدية في الحد من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية وتدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين بالبورصة المصرية .

التصميم/المنهجية/المدخل: تم تصميم قائمة استقصاء الكترونيا، وتعتبر الدراسة الخاصة بالبحث دراسة استطلاعية تهدف لاختبار مدى معنوية الفروق بين الآراء حول إعتماد تقارير الأعمال المتكاملة والحد من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية وتدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين بالبورصة المصرية، وتمثل المجتمع البحث في الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية، وتكونت عينة البحث من عدد (١٧٤) شركة حتى عام ٢٠٢٠ موزعة على (١٨) قطاع ،

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة الإستطلاعية وجود تأثير معنوى إيجابى لدور تقارير الأعمال المتكاملة في الحد من تسريب المعلومات الداخلية وتدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين بالبورصة المصرية .

الأصلحة/القيمة: تعتبر الدراسة امتدادا للجهود السابقة المبذولة في سبيل تحسين وضع التقارير السنوية التي تصدرها الشركات وما ينجم عنها من مشاكل نظراً لتركيزها على المعلومات المالية التي تهتم بالعمليات والأحداث التي تمت في الماضي ، وإهمال المعلومات المتعلقة بإستراتيجية الشركة وعدم الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات غير المالية بالرغم من أهمية تلك المعلومات لتخاذل القرارات .

الكلمات الدالة: تقارير الأعمال المتكاملة – تسريب المعلومات الداخلية – الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين .

Abstract:

Objective: The research mainly aimed at trying to propose and formulate a framework to activate the role of integrated business reports in limiting the leakage of internal information and minimizing the information gap between investors in the Egyptian Stock Exchange, by knowing the extent to which companies can benefit from the application of integrated reports as an alternative to traditional financial reports in reducing the phenomenon of leakage Inside information and minimizing the information gap between investors in the Egyptian Stock Exchange.

Design / Methodology / Entrance: A survey list was designed electronically, and the study of the research is an exploratory study that aims to test the significance of the

differences between opinions about the adoption of integrated business reports and reduce the phenomenon of leakage of internal information and reduce the information gap between investors in the Egyptian Stock Exchange, and represents the research community in listed companies The stock exchange, and the research sample consisted of (174) companies until the year 2020, distributed over (18) sectors.

Results: The results of the survey showed a positive significant impact of the role of integrated business reports in reducing internal information leakage and minimizing the information gap between investors in the Egyptian Stock Exchange.

Originality/Value: The study is an extension of the previous efforts exerted to improve the status of annual reports issued by companies and the resulting problems due to its focus on financial information that is concerned with operations and events that took place in the past, neglecting information related to the company's strategy and lack of interest in disclosing non-financial information, although this information is important to decision makers.

Keywords: integrated business reports - inside information leakage - the information gap between investors.

١. المقدمة.

في ظل تلك التطورات المعاصرة في بيئه الأعمال ، ظهرت عدة مقتراحات عن أسس الإفصاح المحاسبي من أجل تقديم صورة أكثر وضوحاً وشمولية لأداء الشركة ، ولعل تقارير الأعمال المتكاملة تعد احدي تلك المقتراحات التي انتشرت بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة ، إذ تم التوصل إليها بشكل تدريجي في الدول المتقدمة ويُطلب تطبيقها في دول العالم الثالث ، وذلك نظراً للدور الحاسم الذي تلعبه تلك التقارير في إعداد وعرض المعلومات المالية وغير المالية التي يتم الاعتماد عليها عند إتخاذ القرارات من قبل المستخدمين ، حيث وجد إنّه في سبيل حماية المعلومات الداخلية من التسريب كان لابد من القيام بإعداد سياسات وإجراءات داخلية مكتوبة تكفل حماية تلك المعلومات ، بحيث تساهم هذه السياسات والإجراءات في تحديد آلية الاطلاع على المعلومات الداخلية وبعد إعداد تقارير متكاملة دورية تعكس مستوى الألتزام بالسياسات والإجراءات الخاصة بالحفظ على سرية المعلومات الداخلية أحد أهم قواعد الإفصاح المحاسبي والتي تقضي بحصول كافة المعاملين على المعلومات الهامة المادية وغير المادية في نفس ذات الوقت ، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الأسواق المالية .

ولتحقيق أهداف الدراسة في هذا البحث قامت الباحثة بتقسيمة إلى :

المotor الأول : إسهامات تقارير الأعمال المتكاملة في الحد من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية وتنمية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين .

المotor الثاني : إنعكاسات تطبيق تقارير الأعمال المتكاملة على كفاءة الأسواق المالية .

المotor الثالث : إطار مقترح لتعزيز دور تقارير الأعمال المتكاملة في الحد من تسريب المعلومات الداخلية وتنمية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين في البورصة المصرية .

المotor الرابع : تحليل نتائج الدراسة الميدانية وإختبار الفروض.

المotor الخامس : النتائج والتوصيات .

استخدام تقارير الأعمال المتكاملة في الحد من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية وتدنية الفجوة المعلوماتية ...

نيرة إسماعيل محمود الطحاوي

المحور الأول : إسهامات تقارير الأعمال المتكاملة في الحد من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية وتدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين .

ما لا شك فيه إن ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية تعد من الظواهر التي تعيق وتعوق طريق تطور ونمو الأسواق المالية ، وعليه كان لا بد من السعي الدائم نحو إيجاد الحلول المناسبة في سبيل القضاء والحد من عواقب تلك الظاهرة ، ووجد أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال تحويل المعلومات الداخلية إلى معلومات عامة أو خارجية وذلك من خلال التوسع في الأفصاح المحاسبي نظراً لوجود علاقة سلبية بين مستوى الأفصاح وظاهرة تسريب المعلومات الداخلية ، حيث يؤدي تحسين عملية الإفصاح وجودة التقارير المالية إلى تخفيض تسريب المعلومات الداخلية ومن ثم تدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين .

وترى الباحثة أن الحل يمثل في ضرورة إعتماد منشآت الأعمال للتقارير المتكاملة إذ تعد أكثر التقارير تأثيراً على ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية ويمتد تأثيرها ليشمل الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين بالبورصة المصرية ، وذلك يرجع إلى تعدد وتنوع معلومات تلك التقارير لتشمل معلومات عن النواحي البيئية والإجتماعية ، وأخرى تتعلق بآليات الحكومة وسبل الالتزام بها، بالإضافة للمعلومات المتعلقة بالمخاطر المحيطة ، كما تمتد لتشمل معلومات بخصوص التنبؤات والتقديرات المستقبلية ، ولذلك تتبع أهمية تقارير الأعمال المتكاملة من أهمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها .

وحتى يتسمى معرفة إسهامات تلك التقارير في الحد من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية بالإضافة إلى إنعكاساتها التي تطرأ على الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين بالبورصة المصرية ، كان لابد من مناقشة التأثير المتوقع لمكونات المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على كلاً منها :-

أولاً : بالنسبة لتأثير الإفصاح عن عنصر حوكمة الشركات على كلاً من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية والالفجوة المعلوماتية بين المستثمرين .

ثانياً : بالنسبة لتأثير الإفصاح عن عنصر المعلومات المستقبلية على كلاً من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية والالفجوة المعلوماتية بين المستثمرين .

ثالثاً : بالنسبة لتأثير الإفصاح عن عنصر الأهداف الاستراتيجية على كلاً من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية والالفجوة المعلوماتية بين المستثمرين .

رابعاً : بالنسبة لتأثير الإفصاح عن الفرص والمخاطر على كلاً من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية والالفجوة المعلوماتية بين المستثمرين .

وسوف يتم التعرض للنقطتين السابقتين ذكرها في هذا المجال وتناولها بشيء من التفصيل :

أولاً : بالنسبة لتأثير الإفصاح عن عنصر حوكمة الشركات على كلاً من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية والالفجوة المعلوماتية بين المستثمرين :-

يُعد تمكّن حوكمة الشركات على مجموعة من القوانين والمعايير والسياسات الداخلية التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص وسيلة لخدمة إحتياجات المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين في سبيل تحقيق الكفاءة الاقتصادية وضمان الموضوعية والمساءلة والنزاهة عند توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال .

فموجب حوكمة الشركات يتم بث الثقة وجذب المستثمرين للأسوق المالية ، إذ يتوقف قرار المستثمر ليس فقط على كفاءة الإدارة وحسب ولكن بمدى التطبيق الجيد والفعال لمبادئ وآليات الحوكمة من قبل الشركات ، إذ تكاد تلك المبادئ تبدو وكأنها قد وضعت وخصوصاً للحد من تداعيات ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية من خلال تقليص الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين وذلك عن طريق ترسیخ الالتزام بكل من :-

- ١- مبدأ الإفصاح والشفافية .
- ٢- مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين .
- ٣- مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح .

وفيما يلى سوف يتم تناول تأثير مبادئ الحوكمة المختلفة السابق ذكرها على كلاً من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية وتنمية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين بالإسوق المالية بشكل مفصل كالتالى :-

١ - بالنسبة لمبدأ الإفصاح والشفافية :

وبموجب تطبيق هذا المبدأ يلاحظ زيادة مستوى الإفصاح والشفافية عن المعلومات التي يتم تزويده المستثمرين بها ، الأمر الذي يعكس واقعاً إيجابياً على معدل التوسع في حجم الاستثمار بالإسوق المالية ، إذ يُعد الالتزام والتقييد بمعايير الإفصاح السليم عن المعلومات المالية وغير المالية مع توفر عنصر الشفافية بمثابة مقياساً هاماً يعكس مدى تحقيق الكفاءة في الأسواق المالية من خلال الدور الهام الذي يلعبه ذلك المبدأ في تعزيز ثقة المستثمرين بتلك الأسواق .

ولاشك أن الأخلاص بهذا المبدأ يشكل اعتداءً وإهاراً صارخاً لمبدأ المساواة في الحصول على المعلومات بين المتعاملين من ناحية كمية المعلومات ونوعها وكذلك توقيت الحصول عليها ، الأمر الذي يتسبب في خلق فجوة معلوماتية بين المستثمرين يتمركز أساسها على عدم التوزيع العادل للمعلومات ، وبالتالي يتضح أن إنخفاض مستوى الإفصاح والشفافية ينتج عنه فجوة معلوماتية تعود إلى تسريب معلومات داخلية ذات قيمة من قبل الإداره إلى بعض المستثمرين مما يتربّط عليه تحقيق الفائدة المستحوذة على المعلومات الداخلية أرباح غير عادلة من خلال الاستثمار فيها والهيمنة عليها .

وبناءً على ما سبق ترى الباحثة أن توافر عنصر الشفافية في الإفصاح كأحد أهم مبادئ الحوكمة يؤثر بشكل مباشر على كلاً من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية والالفجوة المعلوماتية بين المستثمرين كالتالى :-

(أ) التأثير المتعلق بظاهرة تسريب المعلومات الداخلية :-

حيث يلاحظ إنخفاض ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية وذلك عقب تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ، إذ يؤثر على دوافع المستثمرين في السوق بشأن حيازة المعلومات الداخلية ، فنتيجة تحول تلك المعلومات إلى معلومات عامة في التقارير

المتكاملة تتفق دوافع المستثمرين الخاصة بالبحث عن تلك المعلومات الداخلية نظراً لانخفاض المنافع المتوقعة الحصول عليها من تلك المعلومات.

(ب) التأثير المتعلق بالفجوة المعلوماتية بين المستثمرين :

حيث يشكل إنخفاض ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية مؤشراً إيجابياً لتدنى وتقليل الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين ، إذ يساهم مبدأ الإفصاح والشفافية بدرجة مرتفعة في إقناع المستثمرين بعدالة وشفافية القوائم المالية من خلال زيادة حجم البيانات المفصح عنها وتحسينها وسهولة الوصول للمعلومات المطلوبة ، إذ أن وضع المعلومات المالية وغير المالية التي تتضمنها التقارير المتكاملة يتتيح الوصول المتساوی لكافة المستثمرين ، ويقلل من فرص الحصول على المعلومات من قبل بعض المستثمرين ، وبالتالي بتحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية يمكن لجميع المستثمرين الحصول على ذات المعلومات القادرة على تحقيق الكفاءة في الأسواق المالية دون الجوء إلى حماية أنفسهم من الأطراف ذوى المعلومات ، الأمر الذي يمكنهم من شراء وبيع الأوراق المالية بشكل أكثر كفاءة في ظل موثوقية وملائمة المعلومات .

٢ - بالنسبة لمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين :-

- ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة ، إذ يكفل لهم :-
- حقهم في الأطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين .
 - حمايتهم من أي عمليات إتجار أو مضاربة بالمعلومات الداخلية .

وبموجب تطبيق هذا المبدأ يتم إلزام الشركات بمجموعة من الإجراءات المتعلقة بالافصاح التي تطبق على معاملات الجهات المطلعة على المعلومات الداخلية ، وذلك على النحو التالي :-

- عدم تعامل ذوى الشأن الذين تصليمهم المعلومات بصورة سرية على الأوراق المالية لتلك الشركة حتى تصبح تلك المعلومات متاحة لل العامة ، وعلى الشركة إخطار البورصة بأية بيانات تطلبها في هذا الشأن خاصة فيما يتعلق بأسماء هؤلاء الأشخاص الذين تم إطلاعهم على المعلومات المشار إليها .

- إذا كان لدى الشركة رغبة في أن تعلن في جمعيتها العامة للمساهمين عن بعض المعلومات التي قد يترتب عليها تحرك ملموس في أسعار الأسهم المقيدة ففي هذه الحالة يكون على الشركة إتخاذ التدابير اللازمة لإبلاغ الهيئة والبورصة بهذه المعلومات ، بحيث لا تصبح هذه المعلومات متاحة للمساهمين في الاجتماع قبل أن تنشر على شاشات التداول في نفس ذات الوقت .
- إقرار من أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين والأشخاص الذين تتواجد لديهم المعلومات داخل الشركة بما يفيد عدم قيامهم بشراء أو بيع الأوراق المالية للشركة بناء على معلومات داخلية لم يتم الأعلان عنها للجمهور .
- إجراءات الرقابة الداخلية التي تكفل قيام أعضاء مجلس إدارة الشركة والمسؤولين والأشخاص الذين تتواجد لديهم المعلومات داخل الشركة بالإفصاح وإبلاغ البورصة والهيئة عن أية عمليات يقومون بها لشراء أو بيع الأوراق المالية للشركة وذلك قبل ٢٤ ساعة على الأقل من تاريخ التنفيذ .
وبناءً على ما سبق ترى الباحثة أن تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين سوف يسهم بشكل كبير في التأثير على :-

(أ) ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية :-

حيث يلاحظ حدوث إنخفاض ملحوظ في ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية عقب تطبيقه ، وذلك يرجع إلى تمركز ذلك المبدأ على مجموعة الإجراءات السابقة المتعلقة بالإفصاح .

(ب) الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين :-

حيث يعقب حدوث إنخفاض في ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية تدني وإنخفاض في الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين بالتبعية ، وهذا يعني إثبات فعالية هذا المبدأ في تحقيق العديد من المنافع الاقتصادية ورفع كفاءة الأسواق المالية ، إذ تلتزم الشركة بخلق قيمة مضافة مستدامة للمساهمين بهدف تعظيم إستثماراتهم وتحقيق عوائد مالية ،

والعمل دوماً لصالحهم وحماية حقوقهم الواردة في النظام الأساسي للشركة والتي تحددها اللوائح والأنظمة ذات العلاقة.

٣- بالنسبة لمبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح :-

ويحرص هذا المبدأ على حماية وحفظ حقوق أصحاب المصالح بموجب عقد أو قوانين معينة مثل قانون العمل أو قانون البيئة ، ضماناً لتحقيق معاملة عادلة ومنصفة لجميع أصحاب المصالح دون التمييز بينهم ، إذ يرجع الهدف من هذا المبدأ في كيفية إتاحة الفرصة للتمكين من إجراء التالي:-

- الاعتراف بكافة حقوق أصحاب المصالح المختلفة وحقهم بالدفاع عنها .
- المساواة بين كافة أصحاب المصالح من خلال إطلاعهم على كافة المعلومات الضرورية والمشاركة في الرقابة على الشركة .
- حماية كافة أصحاب المصالح من إستغلال مجلس الإدارة وكبار المساهمين المسيطرین .

وبموجب تطبيق هذا المبدأ يتم إلزام الشركات بمجموعة من الإجراءات بما يتلقى مع المتطلبات التشريعية والرقابية ضمن إطار عمل حوكمة الشركات ، وذلك على النحو التالي:-
١- يحق لأصحاب المصالح الإطلاع على أنشطة الشركة في ضوء الأنظمة والقوانين ومشاركتهم بشفافية فيما يخص مصالحهم وفيما يتعلق بالقضايا والفرص التي تؤثر عليهم .

٢- تزويد أصحاب المصالح بالمعلومات الازمة وفي الوقت المناسب فيما يخص أعمال الشركة وبما لا يتعارض مع الأنظمة والقوانين .

٣- تشجيع أصحاب المصالح على تحديد الطريقة والوسيلة التي يرغبون التواصل عبرها للحصول على آرائهم ، وفي ضوء ذلك ستسعى الشركة جاهدة لحفظ على المرونة والإستجابة لخيارات أصحاب المصالح .

- ٤- يخول للعمال بوصفهم مساهمين الحق في الحصول على نفس المعلومات التي يحصل عليها جميع المساهمين الآخرين ، كما تتمتع جماعة حملة السندات بحق مراجعة القوائم المالية وإرسال ممثل لها لحضور إجتماع الجمعية العامة السنوية .
- ٥- يخول لأصحاب المصالح الحق في الرجوع إلى الإجراءات القانونية للحصول على تعويض عن إى إنتهاك للحقوق .

وفي ضوء ما سبق ترى الباحثة أن تطبيق مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح يترتب عليه ما يلى :-

(أ) إنخفاض ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية :-

حيث إننا وفقاً لهذا المبدأ يتم وضع نظم تمنع العاملين أو مجلس الإدارة والمديرين من إستغلال وظائفهم والقيام بأعمال التداول على أسهم الشركة بناء على المعلومات الداخلية لتحقيق منافع شخصية أو لقليل حجم الخسائر في حالة تدهور أداء الشركة ، ذلك بالإضافة إلى أن هذا المبدأ يحتم ضرورة أن يفصح رؤوساء الشركات وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين عن تداولهم في الصفقات الخاصة ، ومن ثم فإن تطبيق هذا المبدأ يعمل على إزالة التضارب بين أصحاب المصالح وضبط المخالفات الناتجة عن تسريب المعلومات الداخلية .

(ب) تدنى في الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين :-

وذلك بالتبعية لحدوث إنخفاض في ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية ، ويرجع ذلك إلى أنه وفقاً لهذا المبدأ فإن حوكمة الشركات تضمن زيادة مستوى الإفصاح ، الأمر الذي ينعكس تأثيراً إيجابياً على قيمة الشركة مستقبلاً .

ثانياً :- بالنسبة لتأثير الإفصاح عن عنصر المعلومات المستقبلية على كلاً من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية والفجوة المعلوماتية بين المستثمرين :-

حيث يلعب الإفصاح عن المعلومات المستقبلية دوراً محورياً في نقل الصورة المتوقعة مما يجب أن تكون عليه أنشطة الشركة المستقبلية ، نظراً لكونه أداة اتصال وجزة حول الكيفية التي تؤدى بها استراتيجية المنشأة وأفاقها المستقبلية ، كما يُعد إحدى الدعائم الأساسية لتعزيز قدرة المستثمرين على توقع الأرباح المستقبلية .

وبناء على ما سبق ترى الباحثة أن الإفصاح عن بند الأنشطة المستقبلية سوف يساهم بشكل كبير في التأثير على :-

(أ) ظاهرة تسيب المعلومات الداخلية :-

حيث يلاحظ حدوث تدني وإنخفاض لظاهرة تسيب المعلومات الداخلية وذلك عقب الإفصاح عن الأنشطة المستقبلية نظراً لدورها الفعال في تقديم المعلومات التي تساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين على تقييم الفرص الاستثمارية المتاحة وذلك دون الحاجة إلى لجوء المستثمرين للحصول على تلك المعلومات بطريقة غير مشروعة ، ومن ثم سيساهم عنصر الإفصاح عن الأنشطة المستقبلية في الحد من الممارسات غير القانونية ذات التأثير السلبي على قيمة الشركة من خلال قيامه بتحقيق أهداف جميع الأطراف دون إستفادة إى طرف منها على حساب الأطراف الأخرى ، الأمر الذي يحول بدوره إلى وجود علاقة عكسيّة بين الإفصاح عن الأنشطة المستقبلية وأنشطة الإتجار بالمعلومات الداخلية مما يعني زيادة في قدرة المنشأة على جذب الأستثمارات إليها وذلك بحكم كون هذه العلاقة تُعد محدداً أساسياً لقرارات المستثمرين .

(ب) الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين :-

حيث يلاحظ حدوث تدني في الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين ، وذلك عقب الإفصاح عن رؤية المنظمة المستقبلية ، نظراً لقيامها بتلبية وتوفير كافة احتياجات المستثمرين من المعلومات الحالية والتنبؤات المستقبلية التي تساعد المستثمرين على تقييم الأداء المستقبلي للشركة ، الأمر الذي ينشأ عنه تحقيق كفاءة الأستثمار من خلال ارتفاع عائد المستثمرين المتحقق عن طريق أرباح الأسهم .

ثالثاً:- بالنسبة لتأثير الإفصاح عن عنصر الأهداف الاستراتيجية على كلاً من ظاهرة تسيب المعلومات الداخلية والفجوة المعلوماتية بين المستثمرين :-

يُعد الإفصاح عن إستراتيجية الشركة بمثابة عنصر التقوّق للمنظمة ، والذي ينشأ من إتباعها لإستراتيجيات تهدف إلى تلبية احتياجات المستثمرين وباقى أصحاب المصالح من المعلومات ، ومن هنا أصبح على الشركة ويتهم عليها الإفصاح عن تلك الأهداف

استخدام تقارير الأعمال المتكاملة في الدع من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية وتنمية الفجوة المعلوماتية ...

نيرة إسماعيل محمود الطحاوى

لإكتساب مزايا تنافسية والحفاظ عليها لتحسين موقفها السوقى وقدرتها على مواجهة المنافسين الحالين والمرتقبين .

وفى هذه الحالة يجب وضع أهداف محددة للوصول إلى المعلومات التى يحتاجها المستثمرون ، حيث أن عدم توضيح الإدارة لإهداف المنشأة يجعل المستثمرون غير قادرين على تحديد ما إذا كانت الشركة قد حققت أهدافها المرغوبة من عدمة ، ومع إستمرار الضغوط من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح على الشركة للإفصاح عن تلك الأهداف تحدث الفجوة المعلوماتية نتيجة عدم كفاية المعلومات جراء الشفافية المفقودة عند طرح الأهداف الاستراتيجية والتلاعب بالمعلومات الداخلية للشركات واستغلالها من قبل بعض المستثمرين ، الأمر الذى يحول إلى حدوث خسائر فادحة تضر بحجم وكفاءة الاستثمار .

وبناءً على ما سبق ترى الباحثة أن الإفصاح عن استراتيجية الشركة يؤثر بشكل مباشر على كلاً من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية والفجوة المعلوماتية بين المستثمرين بالبورصة كما يلى :

(أ) التأثير المتعلق بظاهرة تسريب المعلومات الداخلية :-

حيث يلاحظ حدوث تدنى لظاهرة تسريب المعلومات الداخلية وذلك عقب الإفصاح عن استراتيجية الشركة ، إذ تعمل إستراتيجية المعلومات على تحقيق سلسلة من الأهداف والتى من المرجح أن تُغطى و تعالج ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية من خلال قيامها بالعمل على :-

- (١) تحسين دقة المنظومة المعلوماتية فى إطار ترشيد استغلال المعلومات الداخلية .
 - (٢) حماية المستثمرين والأسواق المالية من المخاطر المتوقعة .
 - (٣) إتاحة استغلال القدرات واستخدام الفرص فى سبيل معالجة مواطن الضعف .
 - (٤) المساهمة فى دعم النمو الاقتصادى من خلال تحسين بيئة الاستثمار المالى .
- ولكى يتم الوصول إلى الجودة المطلوبة لتلك الأهداف ، كان لابد من التركيز بشكل أكبر على جودة المعلومات المقدمة للمستثمرين ومدى توفيرها لعناصرى

استخدام تقارير الأعمال المتكاملة في الدع من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية وتدني الفجوة المعلوماتية ...

نيرة إسماعيل محمود الطحاوي

المصداقية والملائمة بما يمكنهم من تقييم أداء وقدرة الشركة على خلق القيمة الاقتصادية والفرص الاستثمارية في المدى القصير والمتوسط والطويل. ومن ثم فإن فكرة القضاء على ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية من خلال توفير المعلومات الاستراتيجية تعد كفيلة لاستعادة الثقة والاستقرار في الأسواق المالية من خلال توفير معلومات تسهم في:-

- (١) تحسين نتائج النشاط للوحدة الاقتصادية والكشف عن واقعها العملي .
- (٢) الإبقاء والاستمرار في المدى الطويل على تحديد قدرة الوحدة الاقتصادية للإفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع .
- (٣) فضلاً عن قدرتها بما تسهم في إتخاذ القرارات المستقبلية وتسهيل إمكانية تقييم أنشطة الشركة .

(ب) التأثير المتعلق بالفجوة المعلوماتية بين المستثمرين :-

حيث يلاحظ حدوث تدني وإنخفاض في الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين عقب الإفصاح عن الأهداف الإستراتيجية للشركة ، وذلك لما لها من دور إيجابي وأساسي في ضمان الإفصاح بشكل كامل ودقيق عن المعلومات الجوهرية الازمة للمستثمرين المتعلقة بالإصدارات العامة للأوراق المالية ، الأمر الذي يترب عليه توجية المستثمرين نحو القرارات التشغيلية والاستثمارية الجيدة .

ومن ثم يتضح إنـه وفقاً للإفصاح عن الأهداف الإستراتيجية تم مراعاة مصالح جميع المستثمرين من خلال ما توفره من معلومات تساعدـهم على فهم إستراتيجية الشركة بشكل أفضل .

رابعاً :- بالنسبة لتأثير الإفصاح عن الفرص والمخاطر على كلاً من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية والفجوة المعلوماتية بين المستثمرين :-

حيث شهد في الآونة الأخيرة إهتماماً كبيراً بالمعلومات المتعلقة بالمخاطر نظراً لدورها الهام في عملية صنع القرار وتحسين قدرة المستثمرين وأصحاب المصالح المختلفة على إجراء تقييم دقيق للمخاطر التي تواجهـها الشركة .

وإنطلاقاً من هذا الدور ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحديد وتقييم المخاطر التي تواجهها المنشأة والمساهمة في تحسين عمليات إدارة المخاطر ، وذلك عن طريق وجوبية الإفصاح عن تلك المخاطر التي تعيق أنشطة الشركة نحو تحقيق أهدافها ، نظراً للدور الهام والحيوي الذي يلعبه ذلك الإفصاح في توفير أدلة حول الوضع الاستراتيجي للشركة ، فضلاً عن قيمة بتحقيق العديد من الفوائد لكلاً من :-

- ١- بالنسبة للأطراف المهمة :- يساعد في التعرف على طبيعة ونوعية ومدى المخاطر المحيطة بالشركة ومن ثم التخصيص الأمثل لاستثماراتهم ، وتحسين قدراتهم على تقدير أسعار أسهم الشركات وتقدير العوائد الاستثمارية ، كما يقلل تعرضهم لمخاطر المعلومات الناتج عن عدم كفاية الإفصاح عن المخاطر .
- ٢- أما على مستوى الشركة :- يؤدي إلى التخصيص الأمثل لمواردها وخفض تكالفة التمويل بالإضافة إلى تخفيض القبلات في عوائد الأسهم .

وبناءً على ما سبق ترى الباحثة أن الإفصاح عن الفرص والمخاطر المتوقعة سوف يساهم بشكل كبير في التأثير على :-

(أ) ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية :-

حيث يلاحظ حدوث تدني وإنخفاض لظاهرة تسريب المعلومات الداخلية وذلك عقب الإفصاح عن الفرص والمخاطر المتوقعة ، إذ يساعد ذلك الإفصاح في تحسين معرفة المستثمرين والمammothem بالوضع المالي للشركة ومخاطرها وذلك من خلال قيامه بإتاحة كافة المعلومات المتعلقة بالمخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الشركة وطرق معالجتها وأثارها الاقتصادية المتوقعة على أدائها الحالى والمستقبلى وذلك دون الحاجة إلى الحصول على تلك المعلومات عبر الممارسات غير القانونية .

وبالتالى فإن الحصول على تلك المعلومات يُعد أمر هام للمستثمرين لتقدير المخاطر المتوقعة وإتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة وذلك من خلال توجيه رأس المال نحو فرص الاستثمار التي توفر أعلى عائد متوقع لمستوى معين من المخاطر .

(ب) الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين :-

حيث يلاحظ تدنى وإنخفاض فى الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين وذلك عقب الإفصاح عن الفرص والمخاطر المتوقعة ، إذ يسهم ذلك الإفصاح بشكل فعال فى تخفيض المخاطر من خلال إتاحة كافة المعلومات التى تلبى احتياجات المستثمرين بهذا الشأن بما يضمن تحقيق المساواة ، ومن ثم يُعد الإفصاح عن الفرص والمخاطر المتوقعة أحد أهم الآليات الرئيسية لتدنية الفجوة المعلوماتية إذ كان له أكبر الأثر فى تخفيض تباين المعلومات بين المستثمرين ومن ثم رفع كفاءة الأسواق المالية .

ومن هنا يبرز الدور الحيوى والأساسى للإفصاح عن المخاطر المتوقعة فى تعزيز كفاءة الأسواق ، إذ يساعد المستثمرين من ناحية على تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة ، ومدى إستدامة عملياتها ، والتنبؤ بعوائد الأسهم مما ينعكس على كفاءة القرارات الإستثمارية ، ذلك بجانب دوره الهام فى تحسين ممارسات إستراتيجيات إدارة المخاطر، فضلاً عن تحسين المسائلة والأشراف وحماية المستثمرين وتحقيق الإستقرار الاقتصادي .

وفيما يلى سوف يتم تناول إنعكاسات إعتماد منشأة الأعمال للتقارير المتكاملة على كفاءة الأسواق المالية من خلال مناقشة دورها الفعال فى التأثير على قرارات المستثمرين بتلك الأسواق .

المحور الثاني : إنعكاسات تطبيق تقارير الأعمال المتكاملة على كفاءة الأسواق المالية تعتبر الأسواق المالية بمثابة المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي إذ تُعد من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدولة في جذب الإستثمارات وحشد الموارد المالية من أجل تمويل المشروعات الإستثمارية لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية .

فى حين تُعد كفاءة الأسواق المالية من أهم أولويات المهام التي تسعى إدارة السوق إلى توفيرها وذلك لما تشكله من حافز للمستثمرين فى زيادة عمليات الإستثمار ، لذا أصبح لزماً من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الاهتمام بالأسواق المالية والعمل على تطويرها .

ومن زاوية أخرى وجد أن شيوخ ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية في ظل الفجوة المعلوماتية يعني عدم توافر شروط الكفاءة للسوق وجعلها بعيدة عن حالة المنافسة الكاملة ، مما يترتب عليه الإبقاء على الشركات الأقل كفاءة واستمراها ، وهذا يعني عدم التخصيص الكفاءة للموارد ، ومن ثم صعوبة جذب استثمارات جديدة للسوق والتأثير سلباً على عملية التنمية الاقتصادية .

وحيث أن المبدأ الذي يقوم عليه السوق الكفؤ هو الإنعكاس السريع للمعلومات التي ترد إلى السوق على سعر السهم ، بمعنى أن أسعار الأسهم تتغير مباشرة بعد كل معلومة جديدة يحصل عليها المتعاملون في هذا السوق – تبعاً لطبيعة هذه المعلومة – وهو ما يعني أنه لا توجد مدة زمنية بين الحصول على المعلومات وتحليلها وبين التغيير في سعر السهم ، وهذا المبدأ يطبق تماماً على مفهوم الكفاءة الكاملة .

ونظراً لأن الكفاءة الكاملة مثالية ، ظهر نوع آخر من الكفاءة ، وهي الكفاءة الاقتصادية ، والتي تفترض أن يمضى بعض الوقت منذ وصول المعلومات إلى السوق وحتى تتعكس آثار تلك المعلومات على اسعار السهم ، وهو ما يعني أن القيمة السوقية لسهم ما قد تكون أعلى أو أدنى من قيمة الحقيقة لبعض الوقت ، كما أن الفرق بين القيمتين لن يكون كبيراً ، فمن هنا يأتي التساؤل : هل يمكن للتقارير المتكاملة كأحد أهم الحلول الممكنة للحد من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية أن تحقق شروط السوق المالي الكفاءة في ظل وجود الفجوة المعلوماتية ؟

وعليه كان لابد من تناول هذه الشروط والتي تتحقق بها الكفاءة الكاملة فيما يلى :-

- **الشرط الأول :-** " إتاحة المعلومات عن السوق للجميع في نفس الوقت وبدون تكاليف " ، ويتضمن هذا الشرط ثلاثة فقرات ضمنية وهي :-
 - ١) توفير المعلومات لجميع المتعاملين بالسوق .
 - ٢) توفيرها لهم في الوقت نفسه .
 - ٣) ان تتوافر تلك المعلومات من دون تكلفة .

وترى الباحثة أن هذا الشرط بفراته والذى كان من الصعب أن يتحقق في ظل الإفصاح التقليدي أصبح ممكناً في ظل تطبيق تقارير الأعمال المتكاملة ، إذ يبرز هنا دور تلك التقارير واضحًا في تدنيه الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين نظراً لاحتوائها على حجم هائل من المعلومات المالية وغير المالية التي يمكن تحديتها وقت الحاجة ، وبالتالي توفر العديد من المنافع للمستثمرين في إيجاد معلومات هم في حاجة إليها بشكل فوري عن الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة ، والتي تساعدهم في اتخاذ قرارتهم السليمة .

• **الشرط الثاني :- " وجود عدد كبير من المستثمرين "**

وبما أن تقارير الأعمال المتكاملة تتيح الوصول المتساوی إلى معلومات الشركة لكافة المستخدمين في نفس الوقت ، أذن يمكن القول بأن الشرط الثاني من شروط السوق الكفاءة يتحقق في ظل تطبيق تقارير الأعمال المتكاملة ، وذلك من خلال زيادة عدد المستثمرين بالسوق نظراً لسهولة الحصول على المعلومات.

و ترى الباحثة أن بعض شروط كفاءة الأسواق المالية مرتبطة ببعضها البعض في ظل تطبيق تقارير الأعمال المتكاملة ، فتوفير المعلومات المحاسبية إلى قاعدة عريضة من المستثمرين في الوقت نفسه وبدون تكلفة - الشرط الأول للكفاءة الكاملة - أدى إلى توسيع قاعدة المستثمرين الذين يمكنهم الوصول إلى تلك المعلومات وزيادة المشاركين في السوق - الشرط الثاني للكفاءة الكاملة - .

الشرط الثالث :- " المستثمرين يتصرفون بالرشد "

ويقضي هذا الشرط بإن المستثمرين يسعون إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها من وراء استغلال ثرواتهم ، وإنهم في سباق دائم مع الآخرين للحصول على المعلومات التي تساعدهم في بلوغ هدفهم .

وترى الباحثة إنها يمكن أن يتحقق ذلك الشرط في ظل تطبيق تقارير الأعمال المتكاملة من خلال توفير المعلومات من مصدرها الأصلي وتقادى الشائعات التي تؤثر على القرار الرشيد ، وبالتالي تُسهم التقارير المتكاملة في تحقيق هذا الشرط بنسبة مقبولة .

الشرط الرابع :- " عدم وجود أي قيود على التعامل "

و يتضمن هذا الشرط عدم وجود تكاليف للمعاملات أو ضرائب أو غير ذلك من التكاليف ، بالإضافة إلى أن المستثمر يمكنه أن يشتري أي كمية من الأسهم مهما صغر حجمها وذلك بيسر وسهولة ، هذا إلى جانب عدم وجود أي قيود تشريعية أو قانونية للدخول أو الخروج من السوق ، وذلك بالنسبة للمستثمرين أو المنشأة الراغبة في الحصول على الأموال ، كما إنّه لا توجد قيود أخرى من أي نوع .

والسؤال هنا، هل هذا الشرط يطبق في الواقع ؟ إذ توجد بالفعل شروطاً وقيوداً تفرض على الأفراد المستثمرين والشركات التي ترغب في الدخول إلى الأسواق المالية .

ويمكن أن يتم النظر إلى تلك القيود على أنها ذات جانبي أحدهما إيجابي متمثل بكون تلك الشروط أو القيود عامل أمان لعمليات السوق وبالتالي إطمئنان المستثمرين ، والأخر سلبي يمكن أن يحد من دخول مستثمرين جدد أو حتى خروج مستثمرين حاليين إن كانت تلك الشروط أو القيود مشددة إلى نوع ما ، إلا أن تطبيق تقارير الأعمال المتكاملة يعطى مزيداً من الحرية لدخول السوق ضمن الشروط والقيود المحددة طبعاً ، إذ أن التقارير المتكاملة لا تلغى القيود التشريعية أو القانونية للدخول والتعامل بالسوق وإنما تجعل تطبيقها أسهل من خلال تقليل الحاجز التي تعترض الدخول إلى الأسواق لتوفير الخدمات المالية ويقود ذلك إلى المنافسة في تقديم تلك الخدمات ، مما يعني إنخفاض تكاليف المعاملات.

وهنا يمكن القول بأن الشرط الرابع للكفاءة الاقتصادية والذي يفترض إنخفاض تكلفة الصفقات المالية قد تحقق ، حيث قدمت التقارير المتكاملة وسيلة عادلة لتوفير المعلومات للمستثمرين من دون تكلفة أو بتكلفة منخفضة ، وعليه سيسعى المستثمران للحصول على المزيد من معلومات التقارير المالية وتحليلها بإعتبارها معلومات مجانية مما يعني عدالة المنافسة بين المستثمرين .

ومما سبق ترى الباحثة أن التقارير المتكاملة ذات النظرة المستقبلية تساهم في زيادة ورفع كفاءة الأسواق المالية من خلال تلافي أوجه الفصور التي تشوب باقي التقارير المالية الحالية وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في التأثير على :-

- ١- تدعيم أساليب الإفصاح التقنية والتكامل معها وتحسين عملية الإفصاح على نطاق أكثر مرونة في العرض التقديمي والمحظى المعلوماتي ومن ثم تلعب التقارير المتكاملة دور هام جدًا في تغيير مستقبل الإفصاح في الشركات نحو المزيد من الشفافية والثقة في الشركة ، ويعزز من سمعتها ويحسن مركزها التنافسي في الأسواق ، وهو ما يؤثر إيجابياً على قرارات المستثمرين بالمقارنة بحالة الإفصاح عن كل من الأداء المالي والبيئي والاجتماعي والحكومي بصورة مستقلة .
- ٢- التأثير على التكاليف المرتبطة بتحليل وفهم المعلومات ، فإنخفاض هذه التكاليف يشجع المستخدمين الذين لم تصل إليهم المعلومات إلى الدخول في السوق وعمل إستثمار ، مما يتربّط عليه زيادة حجم التداول ، فالتوسيع في كمية وجودة الإفصاح تقود إلى أسواق أكثر جاذبية للاستثمار .
- ٣- زيادة حجم البيانات المفصح عنها وتحسينها وسهولة الوصول للمعلومات المطلوبة إذ أن وضع المعلومات المالية وغير مالية التي تتضمنها التقارير المتكاملة يتيح الوصول المتساوی لكافة المستخدمين ، ويقلل من فرص الحصول على المعلومات من قبل بعض المستثمرين والمؤسسات ووسطاء المعلومات .
- ٤- تحسين إدارة المخاطر بطريقة علمية ، تجعل الشركة تستفاد من نقاط القوة ، وتتجنب نقاط الضعف وتعمل على تصحيحها ، وتنتبة للمخاطر التي تحيط بها ، ومن ثم تعمل تلك التقارير على تخفيض المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها الشركة ، والمساعدة على نشر ثقافة الابتكار داخلها .
- ٥- تلبية احتياجات السوق من المعلومات التي يحتاجها المحللين الماليين ، او المستثمرين في جميع النواحي التي تخص الشركة مما يساعدة على التقييم المتكامل لجميع الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية ، والأخلاقية وتكوين قيمة الشركة ، والمحافظة عليها .

- ٦- ذلك بالإضافة إلى إن التقارير المتكاملة تسهم في تعزيز دور الأسواق المالية وترشيد قرار المستثمرين من خلال ما تتضمنه من معلومات مالية وغير مالية تساعد في التنبؤ لما سيكون عليه وضع المنشأة في المستقبل ، مما يسهم في أكتساب أسواق المال الكفاءة المنشودة ، ، وبالتالي تحقق التكافؤ بين المستثمرين ، مع توقع العائد المناسب على استثماراتهم وتحديد درجة المخاطر لهذه الاستثمارات ، وبالتالي تحديد قيم الأوراق المالية ، مما يعمل على تمكين المستثمرين من شراء وبيع الأوراق المالية بشكل أكثر كفاءة .
- ٧- تعمل على بث روح الطمأنينة لدى المستثمرين بشأن مستقبل الشركة واستمراريتها في المستقبل ، إذ أنها تسعد المستثمرين في تقدير القيمة السوقية للشركات وإقبالهم على الاستثمار في أسهمها .

المحور الثالث : إطار مقترن لتعزيز دور تقارير الأعمال المتكاملة في الحد من تسريب المعلومات الداخلية وتنمية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين في البورصة المصرية .

وفي ضوء الإعتماد على دراسة (*Biondi , L., & Dumay , J.* , 2020) التي تناولت المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة والأقسام التي يجب أن تحتويها ، أقررت الباحثة إطار تلك التقارير بما يتناسب مع متطلبات بيئه العمل المصرية بحيث يلقي قبولاً عاماً من قبل الشركات ويساهم في تحقيق المنافع التي توفرها تلك التقارير ويلبي احتياجات ومتطلبات أصحاب المصالح كما يلى :

استخدام تقارير الأعمال المتكاملة في حد من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية وتدنية الفجوة المعلوماتية ...

نيرة إسماعيل محمود الطحاوي

إطار مقترن لتفعيل دور تقارير الأعمال المتكاملة في حد من تسريب المعلومات الداخلية وتدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين في البورصة المصرية

تقرير الأعمال المتكاملة لشركة المساهمة للسنة المالية المنتهية في (..... / /)	
١ - قسم مقدمة التقرير ويتضمن :	أولاً . معلومات تعريفية عن الشركة :
- اسم الشركة - عنوان الشركة - الشكل القانوني للشركة - تاريخ نشر التقرير - الصانع التابعة للشركة	ثانياً :- موقع الشركة على الانترنت :- البريد الإلكتروني للشركة موقع التواصل الاجتماعي والصفحات الرسمية
٢ - قسم محتويات التقرير وتتضمن :	
أولاً- الإفصاحات العامة عن الشركة :	• القسم الأول : لحمة مختصرة عن الشركة : نشأة الشركة وتطورها التاريخي . معلومات عن مجلس إدارة الشركة . الثقافة والقيم المهنية للشركة ، والمعايير والقوانين التي تطبقها . الية التواصل مع أصحاب المصالح ذات العلاقة والأسواق الرئيسية التي توجد فيها . معلومات عن الهيكل التمويلي للشركة . معلومات عن عدد الموظفين وعدد الدول التي تعمل فيها الشركة .
• القسم الثاني : الإفصاح عن حوكمة الشركة :	
هيكل إدارة الشركة والمهارات التي يمتلكها المسؤولون عن الحوكمة . المتطلبات التنظيمية والعمليات الخاصة في إتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر على هيكل حوكمة الشركة . الثقافة والقيم والأخلاقيات التي تمتلكها الشركة ومدى انعكاس تأثيراتها على رؤوس الأموال . أنشطة مجلس الإدارة : الاهتمام بالخطط الإنتاجية والكافحة التشغيلية ، وخطط النمو واستحداث المنتجات والخدمات ، والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية . تقرير المكافآت : ويشمل الحوافز والمكافآت التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بخلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل ، وكيفية ارتباطها وتأثيرها على رؤوس الأموال . لجنة التدقيق : الأحكام والمسائل والمخاطر المحاسبية التي نظرت فيها اللجنة .	

استخدام تقارير الأعمال المتكاملة في الدليل من ظاهرة تسييبي المعلوماوى الداخلية وتدنية المفهوة المعلوماتية ...

نيرة إسماعيل محمود الطحاوى

• القسم الثالث : الإفصاح عن استراتيجية وتصنيص الموارد :

- الأهداف الاستراتيجية بشكل موجز مع التركيز على الأهداف التي تسعى الشركة من خلالها لخلق القيمة والحفاظ عليها على المدى القصير والمتوسط والطويل .
- التغيرات التي تحصل في نموذج أعمال الشركة والتي تكون مهمة لتنفيذ الاستراتيجيات المحددة .
- النتائج والصفات الرئيسية لمشاركة أصحاب المصالح والتي تستخدم في صياغة استراتيجية الشركة وتصنيص الموارد المتاحة لها .
- التطلعات المستقبلية والسياسات التشغيلي للشركة ، والعوامل التي تؤدي إلى نجاح أعمال الشركة .
- استراتيجية التي تسعى الشركة من خلالها إلى زيارة الاستثمار التجارى وذلك بالتركيز على زيادة المبيعات التي تعطى قيمة ، والاستثمار ذات صلة بالقضايا الاجتماعية والبيئية .
- تركيز على الاستراتيجيات التي تؤدي إلى تطور العلامة التجارية للشركة .
- المعاونة التخطيطية التي تمكن من خلالها تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها الشركة ، ومعرفة وتحديد الأحراف وتحليلها .

• القسم الرابع : الإفصاح عن الفرص والمخاطر:

- الفرص والمخاطر الاستراتيجية : الأهداف والظروف والتهديدات والفرص غير المتوقعة سواء كانت حالية أو مستقبلية التي قد تحدث وتؤثر على قدرة الشركة على تنفيذ استراتيجيتها .
- الفرص والمخاطر المستقبلية : الأهداف والظروف التي يمكن أن تؤثر على كفاءة واستمرارية وموثوقية الأنشطة التجارية التي تقوم بها الشركة ، والتي يمكن أن تؤثر على موجوداتها الملموسة وغير الملموسة كالآثار التي تؤثر على صحة وسلامة الموظفين والجمهور .
- الفرص والمخاطر التكنولوجية : كالهجمومات الإلكترونية التي تتعرض إليها أنظمة الأعمال ، وسرقة البيانات التي تحتوى على المعلومات الخاصة بالعملاء والعقود المالية والاستثمارية .
- الفرص ومخاطر الأعمال : كالأحداث والظروف التي يمكن أن تواجه الشركة وتؤثر على النتائج المخطط لها ، والعوائد المتوقعة في المستقبل ، وسمعة الشركة وعلامتها التجارية .

• القسم الخامس : الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة :

- معلومات ومؤشرات تقييم الأداء الخاصة بالموارد الطبيعية والبيئية : وتشمل معلومات مالية وغير مالية ومؤشرات تقييم الأداء كالمحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالشركة والمحافظة على الموارد الطبيعية لما تسببه الأنشطة التي تقوم بها الشركة من أضرار في البيئة .
- معلومات ومؤشرات تقييم الأداء الخاصة بالمساهمة العامة للشركة : والمتمنة للأنشطة التي تحقق منافع للمجتمع ، كاستخدام برامج للحد من الأمراض والأوبئة ، ودعم الجمعيات الخيرية ، وإقامة الحدائق في المنطقة وحضانة للأطفال ، وحقوق الإنسان ، والقرف ، والنظم التعليمية .
- معلومات ومؤشرات تقييم الأداء الخاصة بالموارد البشرية : وتشمل الأنشطة التي تلبي احتياجات الموظفين في الشركة ، كتقديم العلاج مجاناً للموظفين ، و توفير الدور السكني لهم ، ومستويات الرواتب والأجور والحوافز المقدمة لهم ، وتقديم الأمان الصناعي .

استخدام تقارير الأعمال المتكاملة في الدليل من ظاهرة تسيير المعلومات الداخلية وتدنية المفهوة المعلوماتية ...

نيرة إسماعيل محمود الطحاوي

- معلومات ومؤشرات تقييم الأداء الخاصة بالمنتجات والخدمات : تشمل الأنشطة المرتبطة بالعلاقات مع العملاء ، لتحقيق رضاه عن المنتجات والخدمات المقمرة من قبل الشركة التي تلبي احتياجاتهم ، والاهتمام بتطوير وابتكار المنتجات الجديدة .
<p style="text-align: center;">• القسم السادس : الإفصاح عن الأنشطة المستقبلية :</p>
- المعلومات المستقبلية والأنشطة المتوقعة للشركة وأهدافها وادانها المبنى على اساس فهم الطبقات المجتمعية وتوقعات أصحاب المصالح . - التهديدات التي من المحتمل ان تواجه الشركة والأثار الناتجة عنها في المستقبل . - سياسات الإدارة والحفاظ على نمو المبيعات وتوقعات أرباح الأسهم للسنة القادمة . - استراتيجية والخطط التي تتعلق بالقوانين واللوائح والتشريعات الجديدة . - موازنة تخطيطية المرفقة التي تحتوى على كافة الأبعاد القضائية التي تخوض انشطة الشركة المتوقع انجازها في المستقبل .
<p style="text-align: center;">• القسم السابع : الإفصاح عن الأداء الفعلى للشركة :</p>
- معلومات المالية المتكاملة : ويتم توفيرها من خلال إعداد القوائم المالية (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية ، كشوفات المالية) - الأرباح والعمل الذي تؤثر عليه كالتغيرات في حجم المدخلات والمخرجات وتكليف وسعر البيع . - توضيح العناصر غير التشغيلية وغير العادية التي دخلت ضمن نتائج أنشطة أعمال الشركة . - كافية استجابة الشركة للاحتجاجات والاهتمامات المشروعة لأصحاب المصالح .
<p style="text-align: center;">ثانياً:- الإفصاح عن رؤوس الأموال ونموذج أعمال الشركة</p>
<p style="text-align: center;">القسم الثامن : الإفصاح عن نموذج أعمال الشركة :</p>
- الأنشطة التجارية التي تقوم بها الشركة وتتميز نفسها في السوق ، وذلك من خلال تمييز المنتجات والخدمات المقمرة للعملاء . - معلومات عن قطاعات الأعمال والمبادرات الرئيسية داخل الشركة والتي لها دور في نجاحها . - نبذة مختصرة عما تمتلك الشركة من موجودات ملموسة وغير ملموسة التي تستخدمها في الانتاج ، والأنشطة والعمليات التي تقوم بها للتخطيط والبحث والتطوير والتصميم والانتاج . - تحديد ومعرفة أصحاب المصالح والعوامل المهمة التي لها تأثير على البيئة الخارجية . - معلومات عن المنتجات والخدمات المقمرة من قبل الشركة .
<p style="text-align: center;">• القسم التاسع : الإفصاح عن رأس المال المالي :</p>
- معلومات عن أسهم الشركة : مثل (صافي ربح للسهم الواحد ، الربحية ، توزيعات السهم ، صافي الربح قبل التوزيع) - معلومات عن حقوق الملكية ، والتمويل ، والاستثمارات ، ورأس المال العامل ، وديون الشركة . - ايرادات الشركة : مثل (ايرادات الخارجية ، اجمالي الارادات ، وتغيرات سعر الصرف) - الأداء التشغيلي للشركة : ويشمل جميع العمليات والأنشطة التي تقوم بها الشركة بحيث توفر عائدات جديدة وزيادة معدل العائد على المبيعات ، وهامش الربح .

استخدام تقارير الأهمال المتكاملة في حد من ظاهرة تسريف المعلومات الداخلية وتدنية الفجوة المعلوماتية ...

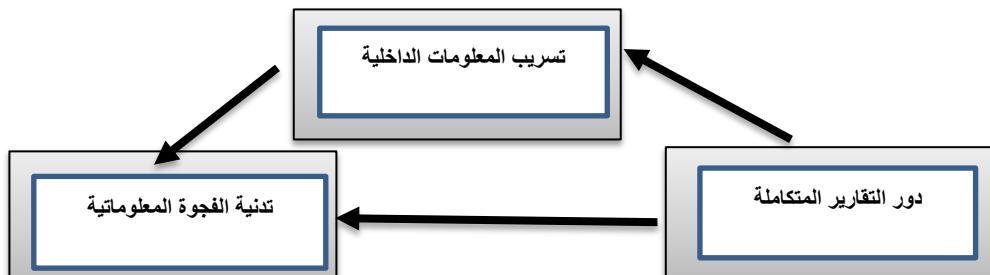
نيرة إسماعيل محمود الطحاوي

• القسم العاشر : الإفصاح عن رأس المال التصنيعي :
- معلومات عن البنية التحتية التي تشمل طرق وجسور ومصانع وموانئ ومصانع معالجة المياه .
- معلومات عن المباني والمعدات والآلات الحفر ، وأالية إعادة صيانتها وتصنيعها .
- التكنولوجيا ، والمشاريع ، ومرافق التدريب .
• القسم الحادى عشر : الإفصاح عن رأس المال الفكرى :
- معلومات عن الموجودات غير المملوسة للشركة والتي تشمل العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر وسمعة الشركة والملكية الفكرية وغيرها .
- معلومات عن كيفية بناء رأس المال الفكرى وإمكانية الاحتياط به وابتكار رأس مال فكرى جديد .
- معلومات عن رأس المال التنظيمى للشركة كالمعرفة ونظم العمليات والإجراءات .
• القسم الرابع عشر: الإفصاح عن رأس المال الطبيعي :
- معلومات عن السياسة البيئية للشركة : وتشمل استخدام النظم الإدارية البيئية المقبولة عالمياً ، وتقييم المعايير التي وضعت من أجل تحديد الخطوات التي تسعى إلى تقليل من أثارها البيئية .
- معلومات عن الطاقة المتجددة : وتشمل الاستهلاك المباشر وغير المباشر للطاقة من مصدرها .
- الإدارة البيئية السليمة والمتكلمة التي تعمل على معالجة المسؤوليات البيئية في جميع مراحل الإنتاج من مرحلة التصميم والت تصنيع والتغليف والتخلص من النفايات .
- معلومات عن كمية الماء المستخدمة ، والسعى في الحد من استهلاك المياه .
- معلومات عن إدارة وحفظ الأرض على الأراضي والموارد الطبيعية .
- معلومات عن النفايات من حيث حجمها وزنها ، وعمليات إعادة تدويرها وأالية التخلص منها .

المحور الرابع : تحليل نتائج الدراسة الميدانية وإختبار الفروض

تناولت الباحثه في هذا المحور عرض وتحليل نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية ، وذلك لاختبار مدى صحة أو عدم صحة فروض البحث، وذلك كما يلي :

الفرض الرئيسي الاول: لا يوجد تأثير معنوي للتقارير المتكاملة في تدنية الفجوة المعلوماتية في ظل الحد من تسريف المعلومات الداخلية.



شكل العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات الفرض الأول ومن أجل اختبار التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للعلاقة بين المتغيرات الثلاثة، سوف تعتمد الباحثة في ذلك على برنامج AMOS V.26 وقد توصلت النتائج إلى الجدول التالي:

جدول اختبار الفرض الثالث (ن=٢١٠)

المعنوية	قيمة المسار	التابع	الوسط	المستقل
***	٠,٧٠٦	تنمية الفجوة المعلوماتية	الحد من تسريب المعلومات الداخلية	دور التقارير المتكاملة

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي *** معنوي عند ٠,٠٠١

يتضح مما سبق وجود تأثير غير مباشر لدور التقارير المتكاملة على تنمية الفجوة المعلوماتية بتوسيط الحد من تسريب المعلومات الداخلية ، حيث كان معامل المسار بين المتغيرات تبلغ قيمته ٠,٧٠٦ وهي قيمة كبيرة ومعنى عند مستوى ٠,٠٠١ وهو معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ ، كما أن النموذج كان جيد حيث كانت قيمة جودة النموذج GFI ٠,٩٢٢ ، بينما كانت الجودة المطابقة للنموذج CFI ٠,٩٤٥ ، وكانت قيمة مؤشر المطابقة المعياري للنموذج NFI للنموذج ٠,٩٧٠ ، الأمر الذي يعني أن جميع القيم مقاربة للواحد الصحيح وبالتالي كانت جودة الحكم على النموذج عالية وقبول الفرض البديل بصورته الكلية لجميع المتغيرات الوسيطة ، مما يعني أنه يمكن الحكم بشكل عام يوجد تأثير معنوي غير مباشر لدور التقارير المتكاملة على تنمية الفجوة المعلوماتية بتوسيط الحد من تسريب المعلومات الداخلية.

وفي هذا السياق ترى الباحثة أن استخدام التطورات في التقارير المتكاملة يحسن شفافية تلك التقارير، وذلك لما يتربّى على استخدامها من زيادة مستويات الإفصاح وعرض كل من المعلومات ذات الأثر الجوهرى عن الشركة بوضوح وفي الوقت المناسب ، وعليه فإن التقارير المتكاملة سوف تساهم في الحد من تسريب المعلومات الداخلية ومن ثم سوف تقلل الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين والإدارة من ناحية وبين المستثمرين المحترفين والمستثمرين البسطاء من ناحية آخر .
الفرض الثاني: لا يوجد دور فعال للإطار المقترن في تفعيل التقارير المتكاملة في الحد من تسريب المعلومات الداخلية وتدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين بالبورصة المصرية.

لاختبار هذا الفرض، فقد قامت الباحثة بعدة أمور، وهي على النحو التالي:

١- اختبار الفروق المعنوية لآراء عينة الدراسة حول البناء الفكري، والتطبيقي للإطار المقترن: حيث قامت الباحثة باستخدام اختبار كروسكال واليز والتي كانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول اختبار الفروق المعنوية بين آراء عينة الدراسة حول الإطار المقترن

البناء الفكري	اطراف الدراسة	عدد	متوسط الرتب	ك ²	درجات الحرية	مستوى الدلالة
مفاهيم الإطار المقترن	محاسب مالي	٦٠	٨٢,٢٨	٢٤,٤٣٨	٢	٠,٠٠٠
	عضو لجنة مراجعة	٤٠	٩٢,٢٨			
	مستثمر في البورصة المصرية	١١٠	١١٢,٩٧			
	الإجمالي	٢١٠	---			

تابع جدول اختبار الفروق المعنوية بين آراء عينة الدراسة الإطار المقترن

البناء الفكري	اطراف الدراسة	عدد	متوسط الرتب	ك ²	درجات الحرية	مستوى الدلالة
أهداف الإطار المقترن	محاسب مالي	٦٠	٨٦,٤٢	١٤,٠٤٠	٢	٠,٠٠١
	عضو لجنة مراجعة	٤٠	٩٤,٦٥			
	مستثمر في البورصة المصرية	١١٠	١١٩,٨٥			
	الإجمالي	٢١٠	---			

البناء التطبيقي للإطار المقترن						
الآليات التطبيق	اطراف الدراسة	عدد	متوسط الرتب	ك ²	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الآليات التطبيق	محاسب مالي	٦٠	٧٨,١٥	٣١٩١٣	٢	٠,٠٠٠
	عضو لجنة مراجعة	٤٠	٨٦,٠٦			

			١٢٧,٤٩	١١٠	مستثمر في البورصة المصرية	المدخل
			٦٩,٨٣	٦٠	محاسب مالي	تحديات
			٨٤,٨٣	٤٠	عضو لجنة مراجعة	تطبيق
			١٣٢,٤٨	١١٠	مستثمر في البورصة المصرية	الإطار
				٢١٠		الإجمالي
٥,٠٠٠			٩٥,٦٧	٦٠	محاسب مالي	طرق
٢			٩٨,٩٩	٤٠	عضو لجنة مراجعة	علاج
٤٤,١٥٦			١١٣,٢٣	١١٠	مستثمر في البورصة المصرية	التحديات
				٢١٠	الإجمالي	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق:

أ- فيما يتعلق بالبناء الفكري للإطار المقترن:

توصلت النتائج إلى وجود فروق معنوية بين آراء عينة الدراسة حول البناء الفكري للإطار المقترن، حيث كانت قيمة المعنوية لأبعاد الإطار الفكري المتمثلة في: المفاهيم، والأهداف أقل من ٥% وهي قيمة معنوية، وذلك في ظل درجات حرية وقيمة مربع كاي ($\chi^2 = 438, 24, 2$) وذلك فيما يتعلق بالمفاهيم الخاصة بالبناء الفكري للإطار المقترن، وكانت الفروق المعنوية لصالح فئات المستثمرين بالبورصة المصرية وذلك بمتوسط رتب قدره (١١٢,٩٧)، كما أن النتائج توصلت إلى أن قيمة مربع كاي لأهداف الإطار المقترن كانت ($\chi^2 = 4, 04, 14$ ، درجات الحرية = ٢) وهي قيمة معنوية، وكانت الفروق المعنوية لصالح فئات المستثمرين بالبورصة المصرية بمتوسط رتب قدره (١١٩,٨٥)، الأمر الذي يعني أنه يمكن الحكم بوجود فروق معنوية في الآراء حول البناء الفكري للإطار المقترن وجاءت الفروق متباينة بين المستثمرين بالبورصة المصرية.

ب- فيما يتعلق بالبناء التطبيقي للإطار المقترن:

سعت الباحثة إلى اختبار الفروق المعنوية بين آراء عينة الدراسة فيما يتعلق بالبناء التطبيقي للإطار المقترن، والذي يشمل: آليات تطبيق الإطار المقترن، التحديات التي تواجه الإطار المقترن، وكيفية مواجهة التحديات، وذلك باستخدام

أسلوب كروسكال – واليز، وتوصلت النتائج إلى وجود فروق معنوية بين آراء عينة الدراسة حول هذه المتغيرات، وذلك كما يلي:

- توصلت النتائج إلى وجود فروق معنوية حول آليات تطبيق الإطار المقترن بين فئات المستثمرين بالبورصة المصرية، وذلك بمتوسط رتب قدره (٤٩,٤٧)، وكانت قيمة مربع كاي ($\chi^2 = ٣١,٩١٣$)، درجات الحرية = ٢، وهي قيمة معنوية عند مستوى ٥٪.
- توصلت النتائج إلى وجود فروق معنوية حول التحديات التي تواجه تطبيق الإطار المقترن بين فئات المستثمرين بالبورصة المصرية، وذلك بمتوسط رتب قدره (٤٨,٤٣)، وكانت قيمة مربع كاي ($\chi^2 = ٥٤,٢٤٦$)، درجات الحرية = ٢، وهي قيمة معنوية عند مستوى ٥٪.
- توصلت النتائج إلى وجود فروق معنوية حول مواجهة التحديات المتعلقة بتطبيق الإطار المقترن بين فئات المستثمرين بالبورصة المصرية، وذلك بمتوسط رتب قدره (٢٢,١١٣)، وكانت قيمة مربع كاي ($\chi^2 = ٤٤,١٥٦$)، درجات الحرية = ٢، وهي قيمة معنوية عند مستوى ٥٪.

٢- توضيح تأثير الإطار المقترن على كل من: الحد من تسريب المعلومات الداخلية، تدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين:

يمكن للباحثة في هذه المرحلة أن توضح أهمية الإطار المقترن في التأثير على متغيرات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أ- دور الإطار المقترن في الحد من تسريب المعلومات الداخلية:

توصلت النتائج الإحصائية باستخدام معاملات الانحدار إلى الجدول التالي:

جدول دور الإطار المقترن في الحد من تسريب المعلومات الداخلية

VIF	معامل التفسير المعدل	معامل التفسير	معامل الارتباط	المعنوية	الحكم على النموذج		متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	النموذج
					اختبار T	اختبار F				
٣,٥٧١	٠,٧١٨	٠,٧٢٠	٠,٨٤٨	٠,٠٠٠	٢٣,١١٨	٥٣٤,٤٢٦	٦٠,٦٢٢	١	٦٠,٦٢٢	الانحدار
										البواقي
										الإجمالي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق الملاحظات التالية:

- معنوية نموذج الانحدار لاختبار التأثير المباشر لدور الإطار المقترن في الحد من تسريب المعلومات الداخلية، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪ للأسباب التالية:
 - ✓ معنوية اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار: لاختبار جودة توفيق النموذج ككل تم استخدام اختبار F. Test، وحيث إن قيمة اختبار (F. Test) تبلغ ٥٣٤،٤٢٦، وهي قيمة معنوية أقل من ٥٪ مما يدل على جودة تأثير الإطار المقترن في الحد من تسريب المعلومات الداخلية.
 - ✓ اختبار معنوية المتغير المستقل باستخدام اختبار T. Test: حيث بلغت قيمة اختبار (ت=٢٣,١١٨) وهي قيمة معنوية عند مستوى ٥٪.
 - ✓ معامل تضخم التباين (VIF): لتحديد مدى وجود ازدواج خطى Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، تم حساب VIF وهو اختصار لـ Variance inflation factor، وقد اتضح أن المتغير المستقل لا توجد به مشكلة الازدواج الخطى، حيث إن قيمة VIF (٣,٥٧١) وهي قيمة أقل من (١٠) مما يدل على عدم وجود مشكلة.
- وجود علاقة ارتباط بين دور الإطار المقترن في الحد من تسريب المعلومات الداخلية حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (ر=٠,٨٤٨)، أي بنسبة ٨٥٪
- بلغ معامل التفسير المعدل بين دور الإطار المقترن في الحد من تسريب المعلومات الداخلية ($r^2 = 0,720$)، الأمر الذي يعني أن الإطار المقترن من

استخدام تقارير الأهمال المتكاملة في الحد من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية وتنمية الفجوة المعلوماتية ...

نيرة إسماعيل محمود الطحاوي

- الباحثة يمكنه أن تفسر التغير الذي يحدث في تسريب المعلومات الداخلية بنسبة ٧٢ % والباقي (٢٨ %) يرجع لعوامل خارجية لم تدخل في النموذج.
- ٤- وجود تأثير معنوي إيجابي للإطار المقترن في الحد من تسريب المعلومات الداخلية عند مستوى معنوية ٥%， ويمكن للباحثة أن ترجع ذلك إلى وجود علاقة بين المتغيرين.
- ٥- في ضوء النتائج السابقة يمكن القول بأنه " يوجد تأثير معنوي للإطار المقترن في الحد من تسريب المعلومات الداخلية
- ٦- يمكن صياغة معادلة المربعات الصغرى على الصورة التالية لتوضيح نسبة تأثير المتغير المستقل:

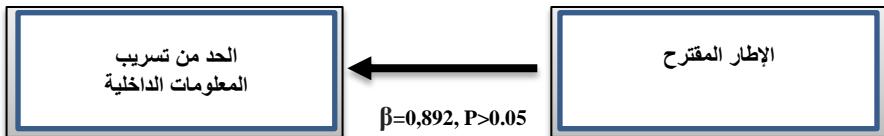
$$Y = \alpha + \beta X$$

حيث إن:

α هو ثابت المعادلة ، β هو معامل انحدار المتغير المستقل على المتغير التابع ، X هو المتغير المستقل الرئيسي ، Y هو المتغير التابع

$$Y = 1,193 + 0.892 X$$

ويمكن توضيح نسبة تأثير المتغير المستقل والمعنوية في الشكل التالي:



شكل (١١-٣) دور الإطار المقترن في الحد من تسريب المعلومات الداخلية

بـ- دور الإطار المقترن في الحد من سد الفجوة المعلوماتية:
توصلت النتائج الإحصائية إلى الجدول التالي:

جدول دور الإطار المقترن في الحد من تدنية الفجوة المعلوماتية

VIF	معامل التفسير المعدل	معامل التفسير	معامل الارتباط	المعنوية	الحكم على النموذج		متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	النموذج
					اختبار T	اختبار F				
٢,٠٠١	٠,٥٠٠	٠,٥٠٢	٠,٧٠٩	٠,٠٠٠	١٤,٤٨٧	٢٠٩,٦٨٣	٤٢,٦٠٧	١	٤٢,٦٠٧	الانحدار
							٠,٢٠٣	٢٠٨	٤٢,٢٢٩	البواقي
							٢٠٩		٨٤,٨٣٦	الإجمالي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق الملاحظات التالية:

- معنوية نموذج الانحدار لاختبار التأثير المباشردور الإطار المقترن في تدنية الفجوة المعلوماتية، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪ للأسباب التالية:
 - ✓ معنوية اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار: لاختبار جودة توفيق النموذج كل تم استخدام اختبار F. Test، وحيث إن قيمة اختبار (F. Test) تبلغ ٢٠٩,٦٨٣ وهي قيمة معنوية أقل من ٥٪ مما يدل على جودة تأثير دور الإطار المقترن في تدنية الفجوة المعلوماتية.
 - ✓ اختبار معنوية المتغير المستقل باستخدام اختبار T. Test: حيث بلغت قيمة اختبار (ت=١٤,٤٨٧) وهي قيمة معنوية عند مستوى ٥٪.
 - ✓ معامل تضخم التباين (VIF): لتحديد مدى وجود ازدواج خطى Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، تم حساب VIF وهو اختصار لـ Variance inflation factor، وقد اتضح أن المتغير المستقل لا توجد به مشكلة الازدواج الخطى، حيث إن قيمة VIF (٢,٠٠١) وهي قيمة أقل من (١٠) مما يدل على عدم وجود مشكلة.
- وجود علاقة ارتباط بين دور الإطار المقترن في تدنية الفجوة المعلوماتية، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين ($r=0,709$) أي بنسبة ٧١٪
- بلغ معامل التفسير المعدل بين دور الإطار المقترن في تدنية الفجوة المعلوماتية ($r^2=0,502$)، الأمر الذي يعني أن الإطار المقترن من الباحثة

- يمكنه أن تفسر التغير الذي يحدث في تدنية الفجوة المعلوماتية بنسبة ٢٥٪ والباقي (٤٩,٨٪) يرجع لعوامل خارجية لم تدخل في النموذج.
- ٤- وجود تأثير معنوي إيجابي للإطار المقترن في تدنية الفجوة المعلوماتية عند مستوى معنوية ٥٪، ويمكن للباحثة أن ترجع ذلك إلى وجود علاقة بين المتغيرين.
- ٥- في ضوء النتائج السابقة يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي للإطار المقترن في تدنية الفجوة المعلوماتية.
- ٦- يمكن صياغة معادلة المربعات الصغرى على الصورة التالية لتوضيح نسبة تأثير المتغير المستقل:

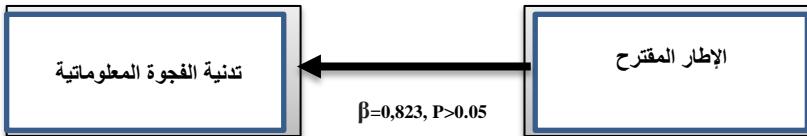
$$Y = \alpha + \beta X$$

حيث إن:

α هو ثابت المعادلة ، β هو معامل انحدار المتغير المستقل على المتغير التابع ، X هو المتغير المستقل الرئيسي ، Y هو المتغير التابع

$$Y = 1,090 + 0.823 X$$

ويمكن توضيح نسبة تأثير المتغير المستقل والمعنوية في الشكل التالي:



شكل (١٢-٣) دور الإطار المقترن في تدنية الفجوة المعلوماتية

٣- توضيح مدى قبول عينة الدراسة للإطار المقترن:

بعد الاختبار الاحصائي للإطار المقترن بما يحتويه من بناء فكري، وبناء تطبيقي، فقد تم اختبار مدى قبول عينة الدراسة للإطار المقترن، وتوصلت النتائج إلى الجدول التالي باستخدام اختبار فريدمان للتوافق:

استخدام تقارير الأهمال المتكاملة في حد من ظاهرة تسریب المعلومات الداخلية وتنمية الفجوة المعلوماتية ...

نيرة إسماعيل محمود الطحاوى

جدول اختبار فريدمان

البناء التطبيقي	البناء الفكري	النتائج الاحصائية	مؤشرات اختبار فريدمان للتواافق
متوسط الرتب	متوسط الرتب		
4,453	4,198	210	حجم العينة
		81,975	مربع كاي
		1	درجات الحرية
		0,000	المعنوية

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة باختلاف الفئات ترى أن الإطار المقترن يحقق الهدف المطلوب منه، الأمر الذي يعني أن الإطار المقترن يساهم في حد من تسریب المعلومات الداخلية، وكذلك يساعد على تنمية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين بالبورصة المصرية، حيث جاءت قيمة اختبار فريدمان (٠,٠٠٠) وهي قيمة معنوية عند مستوى ٥٪، كما أن متوسط الرتب جاء لصالح البناء التطبيقي، بالشكل الذي يعني أن تطبيق الإطار المقترن يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

المحور الخامس : النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

- تساهمن التقارير المتكاملة في تنمية الفجوة المعلوماتية من خلال رفع كفاءة السوق، تخفيض السيولة وترشيد القرارات للمستثمرين ، إذ تتوقف كفاءة السوق المالى على مدى توفر المعلومات لمجموع المستثمرين فى توقيت واحد ، وهذا ما لا يحدث فى الحقيقة بسبب المعلومات الداخلية ، وعليه كان لا بد من ملء تلك الفجوة المعلوماتية من خلال تبني قاعدة جديدة تضاف إلى قواعد الإفصاح المحاسبي الا وهى التقارير المتكاملة .
- ترى الباحثة أن تفعيل الإطار المقترن سوف يعمل على رفع كفاءة السوق المالى المصرى ، وذلك من خلال دورة الفعال فى تقديم معلومات تتصرف بالمصداقية والوضوح وسهولة الفهم وفورية الإفصاح لجميع أصحاب المصالح فى التوقيت

المناسب ، ذلك بالإضافة إلى قيمة بتحقيق مجموعة من المنافع ذات الإنعكاسات الإيجابية على قيمة الشركة في الحاضر والمستقبل .

ثانياً : التوصيات

- ١- توصى الباحثة كافة الجهات المهنية بالنظر إلى إخضاع الإطار المقترن - والموضح في متن البحث- للدراسة والتجربة للعمل على تفعيل دور التقارير المالية الفترية في الحد من ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية وتنشيط سوق الأوراق المالية من خلال تدنية الفجوة المعلوماتية .
- ٢- تطالب الباحثة بضرورة إصدار معيار محاسبى دولى خاص بتقارير الأعمال المتكاملة يأخذ فى الحسبان تجارب بعض الدول الأخرى ويلزم المؤسسات على استخدام مدخل التقارير المتكاملة ضمناً لموثوقية التقارير وبغرض القضاء على ظاهرة تسريب المعلومات الداخلية والمضاربة بها ومن ثم رفع كفاءة الأسواق المالية على المستوى الدولى .

مراجع البحث :

- 1- Asein , A . , & Adegbie , F . (2020) . Effects of the Adoption of integrated reporting on the information needs of Capital providers Evidence from Nigeria , *Journal of BUS . SOC .SCI* , P 218.
- 2- Baboukardos , D. , & Rimmel , G . (2016) . Value relevance of accounting information under on integrated reporting approach : Aresearch note , *Journal of Accounting and public policy* , P 452 .
- 3-Barth , M . , & Cahan ,S . (2017) . The economic Consequences associated With integrated reporting quality : Capital market and real effects , *Accounting , Organizations and Society*, Vol (62) , P 62 .
- 4-Biondi , L .,& Dumay , J . (2020). Using the International Integrated reporting Framework to Comply with EU Directire 2014 / 95/EU: Can we afford another reporting Façade? , *Meditari Account*, P 914 .
- 5-Cortesi , A . (2019) . Disclosure quality under integrated reporting : Avalue relevance aroach . *Journal offinance* , P 755 .

- 6-Farneti , F . , & Casonato , F . (2019) . The influence of integrated reporting and Stakeholder information needs on the disclosure of Social , Environmental and governance information in a state – owned enterprise , *Meditari Accountancy Research* , P579 .
- 7-Hamad , S . , & Draz , M . (2020). The impact OF Corporate Governance and Sustainability reporting on integrated reporting : Aconceptual Frame work, *Sustainability*. P 115.
- 8-Higgins , C . , Stubbs , W . (2019) . Journey Or Toolbox Integrated Reporting And Processes Of Organisational Change . *Accounting , Auditing & Accountability Journal* , P 1662 .
- 9- Landau , A . , J . ,& Zwergel ,B . (2020) . integrated reporting of environmental Social and governance and financial data : Does the market value integrated reportS? *Business strategy and Environment* , 29 (4) , P 1752 .
- 10-Lee , K . , & Yeo ,G . (2016) . The association between integrated reporting and firm Valuation , *Rev , quant , Financ and Account Journal* , P 47 .
- 11-Massingham , R . , & Rex , p . (2019) . Improving Integrated reporting : Anew Learning and growth Perspective for the balanced Scorecard . *Journal of Intellectual Capital* . Vol . 20 No 1 , P 60 .
- 12-Montecalvo , M . , & Farneti , F. (2018) . The Potential of Integrated Reporting to Enhance Sustainability Reporting in the Public Sector , *Public Money & Management Journal* , P 38.
- 13-Noguera , L . , (2017) . Integrated Reporting and Stakeholder Engagement : The effect on Information Asymmetry . *Journal Of accounting and Finance* , P 395 .
- 14-Raluca , O. (2018) . integrated reporting in the Context of Corporate Governance . Case study on the Adoption of integrated reporting of

- Romanian Companies Listed on BSE , *Valahian Journal of Economic Studies* , Volume (g) , Issue (2) , P23.
- 15-Ramin , K . , & Lew , S .(2016) . Amodel For Integrated Capital Disclosure and Performance Reporting : Separating Objects from Value " , *Journal of Sustainable Finance & Investment* . P 55 .
- 16- Roman , A . , & Mocanu , M . (2019) . Disclosure style and its determinants in integrated reporting , *Sustainability* , P 69 .
- 17-Sharma , U. (2017) . Acritical reflection on the future of financial , intellectual capital , Sustainability and integrated reporting , *Crit . Perspect . Account* , P 70.
- 18-Villiers , C . , & VENTER , E . (2017) . integrated reporting : Back ground , measurement issues , approaches and an agenda for Future research , *Accounting & Financial Journal* , P 959 .
- 19-Vitolla , F . , & Salvi , A . (2020) . The Impact on the Cost of Equity Capital in the Effects of Integrated Reporting Quality . *Business Strategy and the Environment* , P519 .
- Zhou , S . , & Simnett , R .(2017) . Does integrated reporting matter to the Capital market ?, *Journal of Accounting and finance* , P 94 .